الذبّ عن أحاديث تكلّم فيها المستشرق جولد تسيهر

الأستاذ الدكتور
محسن محمد عبد الناظر
الأستاذ بقسم التفسير والحديث

عقد المستشرق جولد تسيهر في كتابه « دراسات في السنة »[1] فصلا بعنوان الوضع في الحديث وأراد أن يبين فيه ان الحديث النبوي هو في الحقيقة مجموعة من الموضوعات التي تضخمت عبر العصور ونسبت إلى الرسول صلى الله عليه وسلم لأسباب كثيرة . ولتدعيم افتراضه هذا عقد فصول كتابه ومن بينها الفصل الذي اهتم فيه بظاهرة الوضع في الحديث والذي نقد فيه مجموعة من الأحاديث ونسبها إلى الوضع ومن بينها حديث إنما الأعمال بالنيات . .

ويسعى هذا البحث إلى اظهار فساد ما ذهب إليه وبيان درجة بعض الأحاديث التي تكلم فيها ،

والله ولي التوفيق . .

التشـريـع والسـياسـة في الحـديـث

بعد أن تتبّع جولد تسيهر الأحاديث النبوية المتصلة بالتشريع ، وميز تمييزا بيّنا بين أحاديث العهد الأموي والعهد العباسي ، مهملا حقيقة علمية تتمثل في أن الأحاديث الصحيحة ، لا يمكن بحال من الأحوال أن تنسب لغير عهد النبوة ونزول الوحي ، واصل عمله في البحث عن الأحاديث ذات الطابع السياسي ، ليستقرئها بطريقته الخاصة التي وضعت لنفسها هدفا وحيدا ، ألا وهو التأكيد على أن كل الأحاديث النبوية ما هي في الحقيقة إلّا نتيجة حتمية للصراع الذي قام بين الفرق الاسلامية ، والذي تسببت فيه الدّولة الأموية ، وغذته ، وأجبرت خصومها وأنصارها والموفقين بينهم على ارتكاب ذنب أخبر الرسول صلى الله عليه وسلم صاحبه بأن مقعده سيكون في النار .

لقد أعطى جولد تسيهر أهمية كبيرة للأحاديث السياسية ، فقرر أن الجانب التشريعي لا يسمح للباحث بأن يدرك تاريخ الحضارة الاسلامية ، بخلاف الجانب السياسي . وهنا

---

(١) هو الجزء الثاني من كتابه « دراسات اسلامية » . وترجمه إلى اللغة الفرنسية المستشرق ليون بيرشه وعنه ترجمناه إلى العربية ضمن رسالتنا الجامعية « دراسات جولد تسيهر في السنة ومكانتها العلمية » .

يتساءل المرء عن المقاييس التي أعتمدها المؤلف وهو يصدر مثل هذا الحكم ، هل قام بعملية إحصائية أبرزت له أن الأحاديث السياسية أكثر وأشمل من أحاديث العبادات والأحكام والمعاملات ، أم تراه أستقرأ عناوين آلأبواب التي جمعت ضمنها الأحاديث الصحيحة ، فتأكّد عنده أن المتصل منها بالسلطة وأصحابها والمؤسسات وتسييرها هي أكثر من الأبواب ذات الهدف التشريعي .

ثم هل اطلع جولد تسيهر على أن اغلب المحدثين والفقهاء والمتكلمين كانوا يؤكدون على أن المسائل السياسية ، تعد في الاسلام من الفروع التي لم تأت حولها إلا بعض الكليات الثابتة في حين ترك للانسان حرية اخضاعها لمعطيات التغير والتبدل .

قال سيف الدين الآمدي : وآعلم أن الكلام في الامامة ليس من أصول الديانات ، ولا من آلأمور الابديات بحيث لا يسع المكلف الاعراض عنها ، والجهل بها ، بل لعمري إنّ المعرض عنها لأرجى حالا من الواغل فيها ، فإنها قلما تنفك عن التعصب والأهواء واثارة الفتن والشحناء[٢] . . فهل استقرأ جولد تسيهر هذا النص ، ونظائره ، قبل أن يصدر ما تبناه من آراء تقدم السياسة على التشريع في الأحاديث النبوية . فلو فعل ذلك ، ولو أجال النظر في كتب الصّحاح والسنّن ، ودواوين الحديث المعتمدة ، لادرك أنّ أغلب المرويات قد آهتمت بالعبادات والمعاملات والسلوك ، وكلّ ما هو عملي أكثر من آعتنائها بالنظريات السياسية والأمور المجردة . فموطأ الامام مالك قد آبتدأ بمواقيت الصلاة ، وآهتم بالمسائل العملية ، ولم يتعرض للقضايا السياسية إلاّ في بعض المناسبات . أما آلأبواب ذات الطابع السياسي فإنها قليلة في صحيح الامام البخاري إذا ما قورنت بأبواب العبادات والمعاملات . وهكذا يتضح أن القضايا السياسية ، وإن كانت محورا للحياة آليومية بالنسبة لبعض المسلمين ، إلاّ ان الاحاديث النبوية الصادرة في شأنها لا تحتل إلاّ مرتبة ثانوية . فكيف جاز للمؤلف ، وهو الذي آتبع طريقه جمع النصوص ، أن يدعي أن الجانب التشريعي لا يمثل بالنسبة للاحاديث أهم محور ، وان الجانب السياسي هو الذي يحتل تلك المرتبة . لو قال إن قضية الامامة هي التي فجرت القضايا السياسية ، وهي التي كانت وراء ظهور كثير من المباحث العقدية ، ومن الأحاديث الموضوعة ، لو انه فعل ذلك لأصاب الحقيقة . ولكن همه كان منصبا على اتهام الدولة الأموية ، ومحاكمتها محاكمة كان الحكم فيها جاهزا قبل الاستنطاق والتحرّي . فمهما كانت أدلة الدفاع ، فإنها لن تعود إلاّ بالوبال على

---

(٢) الآمدي (سيف الدين) غاية المرام في علم الكلام ص ٢٦٣ .

المتهم . . وجد جولد تسيهر أن خصوم الأمويين هم الذين فتحوا باب وضع الأحاديث ، فقال إنّ المسؤول عن ذلك هم الأمويون الذين أصبحوا حسب اعتقاده مصدر كل الموضوعات حتى تلك التي تثلبهم وترميهم بكل نقيصة ، وتزعم أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد لعنهم وحذر منهم وأخبر أنهم سيمسخون وزغا .

لقد غابت عن جولد تسيهر كثير من الحقائق لأنه لم يتساءل عن الدوافع الحقيقية لظاهرة آلأحاديث الموضوعة ، فلو فعل ذلك لأدرك أن المسألة السياسية كانت بالنسبة لكثير من الوضاعين المطية التي ركبوها لمحاربة الاسلام من الداخل ، بعد أن عجزوا على مقاومته ومحاربته بقوة السيف . إن هؤلاء الأعداء كانوا على استعداد لاقتناص أوّل ظاهرة تبرزهم مدافعين عن التوجيهات الاسلامية التي ما خضعوا لها الا تقية ، وما قبلوا العيش تحت لوائها إلا ليترصدوا الفرص التي تمكنهم من تعكير صفائها وتحريف أهدافها ، وتقويض بنائها . لقد هوّلوا أمر السلبيات التي ظهرت في النصف الثاني من خلافة عثمان رضي الله عنه ، ورددوا شعارات ظاهرها فيه الرحمة وباطنها من قبله العذاب ، يوم قبل رابع الخلفاء الراشدين التحكيم الذي فرضوه عليه فرضا . وتظاهروا لعلي بن ابي طالب رضي الله عنه بالموالاه ، ولابنائه بالمحبة في حين كانت افئدتهم في بيوت النار ، وتخيلاتهم في ايوان كسرى باحثة عن الجماجم تستنطقها وتتصور أنّها تتحدى المكان والزمان ، لتقول للناس ان كسرى انوشروان الملك العادل ، كان آية من آيات الله ، أعلم بفضلها المسلمين أن عليا هو أمير المؤمنين وسيد الوصيين(٣) .

لقد ترك جولد تسيهر هذا الحديث الموضوع ونظائره ، وهو الذي يصور دافعا من دوافع الوضع في الحديث ، ويبرهن على ان هذه الظاهرة لم يفتح لها باب النشاة والانتشار الا اولئك الذين سعوا إلى تحريف الأصول الاسلامية وتحويلها إلى قضايا هامشية يستغلها كلّ من حركته نوازع العظمة دون أن يكون لها أهلا فيقدمها طعما إلى العاطفين والقاسطين والذين يطلبون أحكاما لا تهذب أخلاقهم ، ولا تحدّ من شهواتهم . إن دوافع الوضع تكمن عند هؤلاء . لقد أدرك علماء نقد الحديث هذه المعطيات فوضعوا معايير آستطاعوا بفضلها ان يميّزوا بين آلأحاديث المردودة أي التي صدرت عن هؤلاء وأمثالهم ، وبين الأحاديث المقبولة التي تساير توجهات الاسلام .

---

(٣) انظر حديث الجمجمة ونقده في رسالتي : مسألة الامامة والوضع في الحديث عند الفرق الاسلامية : ١٦٠ .

حديث إنما الأعمال بالنية

أراد جولد تسيهر أن يؤكد أن حديث انما الأعمال بالنية ، هو من الأحاديث المختلقة ، معتمدا في ذلك على معطيات منها :

أولاً : إنّ هذا الحديث كان في أصله ذا طابع أخلاقي إلاّ أنه أصبح بعد ذلك قاعدة تشريعية ، مكنت الفقهاء من استنباط كثير من الأصول التي اقيمت عليها أحكامهم ، بل انهم انطلقوا من هذا الحديث لوضع مجموعة من الرخص التي أصبحت في الواقع مناقضة للبعد الأخلاقي الذي كان للحديث في منطلقه .

ثانياً : إنّ هذا الحديث لم يعرف في الأول الا في المدينة المنورة ، ثم ظهر في انحاء العالم الاسلامي ، وهذا ما يفسّر التباين بين متونه . ويوضح للدارس أنّ التشريعات التي تنشأ في مصر من الامصار في شكل أحاديث سريعا ما تنتقل إلى الامصار الأخرى ، وتستقر بها ، وتعامل على انها أصول تشريعية صدرت عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، ونقلها عنه الثقاة ، إلى أن دوّنت في كتب الصحاح والسنن . فما هو نصيب هذين الاستدلالين من الصحة . وهل تقف النصوص الموثقة إلى جانبهما ، أم هي تبرهن على ضعفهما ، وبعدهما عن الحقيقة .

حديث إنما الأعمال بالنيات والثوابت النقلية والعقلية

أكّد القرآن الكريم أنّ الانسان وهو يمارس أعماله التي كلّف بها يخضع لثنائية يتطابق عنصراها تارة ويختلفان أخرى .

فالانسان يكون له موقف باطني من التكاليف التي أمر بها ، وسلوك خارجي . أما الموقف الباطني فيتعذر على الآخرين معرفته معرفة حقيقية ، ذلك أن مكانه القلب . قال الخطابي : معني النية قصدك الشيء بقلبك ، وتحرّى الطلب منك له ، وقيل هي عزيمة القلب[٤] .

إنّ معرفة نية الانسان عند قيامه بعمل من الأعمال مطلب عزيز المنال بالنسبة لكلّ من تصدى لمحاسبة الانسان على ما صدر عنه من أقوال وأفعال ، فكم حكم بالتخفيف ، قد صدر على مرتكب مخالفة من المخالفات لأنّ الحاكم قد بدا له أنّ نيته لم تكن مطابقة لذنبه ، أو أنّها لم توجد بتاتا ، وكم من حاكم عمل جاهدا على أن يطلع على إضمار المتهم لما اقترفت

---

(٤) الكرماني : شرح صحيح البخاري ١/١٨ .

يداه ، أم ان الأمر قد لعبت فيه الصدفة دورا مهما .

لقد كان موقف الاسلام من هذه القضية واضحا جليا ، فقد بين أن معرفة ما تكنّه الصدور معرفة يقينية قد انفرد بها الله تعالى . وقد اكدت آيات كثيرة على انفراد الله تعالى بهذه المعرفة .

لقد شجب الله تعالى المنافقين ، وصوّر عدم مطابقة نياتهم أعمالهم وأقوالهم . فجوارحهم تتظاهر بالايمان والتصديق ، ومتابعة الرسول صلى الله عليه وسلم والذين آمنوا ، في حين أن نيتهم ، وما يجول في باطنهم وتؤمن به عقولهم ، وما تخضع إليه عواطفهم ، بعيد كل البعد عن ظاهرهم ، لقد بين الله تعالى لهؤلاء الذين لن يكون وجودهم مقتصرا على عهد النبوة ، أنّهم يخادعون أنفسهم ، وأن حسابهم يوم القيامة سوف يكون على ما استقرّ في قلوبهم ، أي على نيتهم . ذلك أنّ علم الله تعالى مخالف لعلم البشر ، فهو علم مطلق شامل . فما لهم لا يعقلون ولا يفكرون « أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ » (البقرة : ٧٧) . أولا يدركون أن حسابهم يوم القيامة سيكون مرتبطا أوثق ارتباط بنياتهم وبسرائرهم ، نعم إن الأعمال تحصى وتحفظ « إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ » ولكنها ستكون مرتبطة بنية صاحبها ، وبسرائره التي سيبتليها الله تعالى يوم القيامة : « يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَائِرُ » (الطارق : ٩) . فالانسان يستطيع ان يخفي نيته ، ويستطيع ان يتظاهر للناس بنقيضها ، ولكن حسابه يوم القيامة سينطلق منها وسيعتمد عليها ، فهي التي ستفصل بين ما يصح وما لا يصح ، وهي التي ستكون معيارا لتصنيف أعماله إلى أعمال مقبولة عند الله تعالى ، وأعمال دون ذلك .

إنّ خلود الانسان في الجنة أو النار هو نتيجة لأعماله التي اكتسبها . ولكن شرط صحة الأعمال التي تخلد في النعيم هي النية . فبدونها يمكن للأعمال أن توصف بانها حسنة . ولكنها لا تحسب مع الأعمال التي يقبلها الله تعالى ، ويجازي عليها ، ويمكّن صاحبها من الخلود في جنة النعيم . فالذي هاجر من مكة إلى المدينة . قد قام بعمل حسن ، تمثّل في ابتعاده عن الشرك والمشركين . ولكن هذا الحسن لا يصبح مقبولا عند الله تعالى إلا اذا نوى به صاحبه مرضاة الله ورسوله . أي إلّا اذا دفعه إليه ايمانه بصدق ما نزّل على محمد صلى الله عليه وسلم ، فأقرّ العزم على السير على هداه ، ونصرته مهما كانت الظروف والملابسات .

أمّا الذي هاجر لتحقيق غرض خاص به ، فإنّ عمله الذي وصف في ظاهره بالحسن ، لا يجد عند الله تعالى القبول .

فحديث « انما الأعمال بالنية » يؤكد هذا التمييز ، ويعلم المسلمين بان معيار قبول العمل ورده هو النية .

لو استقرأ جولد تسيهر مناسبة ورود هذا الحديث ، لأدرك انه قيل في رجل كان خطب امرأة بمكة ، فهاجرت إلى المدينة ، فتبعها الرجل رغبة في نكاحها(٥)، ولاستطاع بعد ذلك أن يفهم سبب آنطلاق الفقهاء من هذا الحديث ليستنبطوا منه قواعد تشريعية ، وأحكاما فقهية . فهم يعلمون أن العبرة بعموم اللفظ ، لا بخصوص آلسّبب ، فهذا الحديث يمكن أن يكون معيارا لقبول أو ردّ كلّ عمل ، ولذلك آفتتح به الأمام البخاري أحاديث صحيحة .

إنّ أوّل باب عقده البخاري كان بعنوان : « كيف كان بدء الوحي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وقول الله جل ذكره : إنّا أوحينا إليك كما أُوحينا إلى نوح والنبيئين من بعده » ثم أخرج آلحديث بسنده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وقد استشكل بعضهم الجمع بين عنوان الباب وبين محتوى الحديث .

فآلعنوان يتعلّق بقضية ابتداء الوحي ، والارهاصات التي سبقته ، وآلأحداث التي صاحبته ، في حين أنّ الحديث يضع قاعدة عقدية وتشريعية تبنى عليها قضيّة قبول آلأعمال والتّمييز بينها ، والحكم لها أو عليها بما انبعث في قلب صاحبها وبما أراد تحقيقه .

وأجيب على هذا الأشكال ، بأنّ آلبخاري الذي لم يضع لصحيحه مقدّمة تبين أهدافه ومنهجه ، أراد بجمعه بين عنوان الكتاب والحديث الأول ، أن يقول بأنّ محتواه سيهتم بما صدر عن الرسول صلى الله عليه وسلم من أصول وأحكام وتوجيهات كان مصدرها الوحي ، وأنّه أخلص آلنّية في عمله ذلك لله تعالى ، فأراد آلتّقرب منه بما يقدمه للمسلمين من أحاديث صحيحة تعينهم على تطبيق تعاليم الاسلام تطبيقا قريبا من مراد الله تعالى .

وقد سار كثير من العلماء المسلمين على هذا النهج ، فطلبوا من المؤلفين أن يصدّروا كتبهم بهذا الحديث . فقد روي عن عبد الرحمن بن مهدي وغيره قوله : ينبغي لمن صنف كتابا أن يبدأ بهذا الحديث تنبيها للطالب على تصحيح آلنّية(٦).

لقد أدرك العلماء أنّ هذا الحديث ، وإن ورد في شأن مهاجر أم قيس ، إلاّ أنّه يتصل بأصل من آلأصول التي أتى بها القرآن الكريم . والذي يؤكد أنّ صحة الأعمال في حق الدّين

---

(٥) الكرماني : م . س ٢١/١ .

(٦) فؤاد عبد الباقي : تعليقه على حديث إنما الأعمال بالنية في صحيح مسلم كتاب الامارة ١٥٥ .

إنّما يقع بالنية ، وأنْ النية هي الفاصلة بين ما يصح وما لا يصح[٧] ولهذا السبب كرّر ٱلبخاري تخريج هذا الحديث في أبواب ٱلأيمان[٨] ، والنكاح[٩] والعتق[١٠] والهجرة[١١] وترك الحيل[١٢] . ليبّين أنّ الأحكام في هذه ٱلقضايا يجب أن تكون مطابقة للنية ، فٱستقراء ٱلعناوين التي وضعها البخاري للأبواب ٱلتي خرّج فيها هذا الحديث ، يظهر أنّه انطلق منه ليدعو المسلمين حكّاما وغيرهم ، إلى التأكد على أن يطابق الحكم نية صاحبه . نعم إنّ الاطلاع على هذه النية صعب أحيانا ، ومتعذر أخرى بٱلنّسبة لغير صاحبها ، ولكنّ صدق الايمان . وٱخلاص السريرة ، وتيقن المسلم من أنّه، وإن استطاع أن يخفي نيته على ٱلنّاس ، فإنّ الله لا يخفى عليه شيء ، كل تلك المعطيات تجعل الانسان يحاسب نفسه بنفسه ، ولا يسعى إلى تضليل غيره ، وهنا تكمن مطابقة هـذا الحديث لتـوجيهات الاسلام ، كما تبرز طريقة تعامل ٱلمحدثين والفقهاء مع النصوص ٱلنقلية وإيمانهم بأنّها لم تصدر لتبقى جامدة ، أو لتحل قضية واحدة ثم تزول بزوالها ، إنّ هذه ٱلحركية هي ٱلتي جعلت جولد تسيهر يحكم على هذا الحديث بالوضع والتمحل ، لمجرد ٱستخدام الفقهاء له في قضايا عقدية وتشريعية وأخلاقية . إنّ هذا الشمول الذي ظنه دليلا على ضعف الحديث هو في الحقيقة مصدر من مصادر قوّته . فهو يجعل منه أصلا ثابتا ينطلق منه ٱلمجتهدون ويستنير بهديه الباحثون ، وهذا ما قصده ٱلعلماء حين قالوا بأنه ثلث الاسلام ، وبأنّه يدخل في سبعين بابا من أبواب الفقه ، وبأنه من الأحاديث التي عليها مدار الاسلام ، وان المسلم يمكنه أن يكتفي به وبثلاثة أحاديث أخرى ليقوم بما يتطلّبه منه الدين . قال أبو داود : يكفي الانسان لدينه أربعة أحاديث : الأعمال بالنية ، ومن حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه ، ولا يكون المؤمن مؤمنا حتى يرضى لاخيه ما يرضى لنفسه ، والحلال بين والحرام بين[١٣] .

---

(٧) الكرماني : ١/٢٠ .

(٨) البخاري ـ صحيح ـ كتاب الايمان والنذور باب ٢٣ النية في الأيمان .

(٩) م . س . كتاب النكاح الباب ٥ ، باب من هاجر أو عمل خيرا لتزويج امرأة فله ما نوى .

(١٠) م . س . كتاب العتق ٦ ، باب الخطأ والنسيان في العتاقة .

(١١) م . س . كتاب مناقب الانصار . ب ٤٥ باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه إلى المدينة .

(١٢) م . س . كتاب الحيل : ـ ١ ـ باب في ترك الحيل وان لكل امرىء ما نوى في الايمان وغيرها .

(١٣) القسطلاني ـ ارشاد الساري ١/٥٦ .

فآلحديث من حيث المعنى لا يمكن ردّه ولا تضعيفه ، ولا الشك في مضمونه . بل قرائن قوّته كثيرة ومتنوعة . أمّا القول بأنه عرف في آلمدينة ، قبل ان يعرف في مكة والكوفة ومصر والشام ، فهذا أمر طبيعي ، فأغلب آلأحاديث صدرت عن الرسول صلى الله عليه وسلم في آلمدينة ، وأغلب الصحابة استقروا بها ، فهل نعجب بعد ذلك إذا رأينا حديثا يعرف فيها قبل سواها ، وهل نتّخذ من قضية الاختلاف البسيط بين ألفاظه لنجزم بأن ذلك مردّه آختلاف أسلوب الذين وضعوه ، فواضعه بمكة قد آختار له من الالفاظ ما لم يختره واضعه بالمدينة . إن استدلالا كهذا فيه من التمحّل الشيء آلكثير . فقد اعترف جولد تسيهر بان رواة العراق كانوا كثيرا ما يرحلون إلى المدينة ، وإذا أضفنا إلى ظاهرة الرحلة في طلب الحديث ما يتصل بطبيعته وطرق نقله ، اتضحت أسبابْ اختلاف ألفاظ بعض الأحاديث .

وأخيرا لا بدّ من الاشارة إلى سند هذا الحديث ، فهو مشهور بالنسبة لآخره ، ذلك أنّ أكثر من مائتي انسان قدرووه عن يحيى بن سعيد التابعي الذي آتفّق العلماء على جلاله وحفظه وعدالته . فقال فيه أحمد بن حنبل : يحيى ابن سعيد من أثبت آلنّاس . وممّا يزيد هذا آلحكم قوّة ودعما ، عدد الذين أخذوا هذا الحديث عن يحيى . فقد بلغ عددهم أكثر من مائتي انسان ، أكثرهم ائمة[14].

إنّ هذا العدد الكبير من آلرواة الذين نقلوا الحديث عن يحيى دليل على ما كان يتمتع به هذا التّابعي من شهرة ومن ثقة جعلته قبلة الطلبة ، يأخذون عنه حديثا أخذه هو عن تابعي آخر ، هو محمد بن ابراهيم التيمي (ت بين ١٢٠ و ١٢١) وهذا الأخير ، اخذه أيضا عن تابعي توفي في عهد عبد الملك بن مروان وهو علقمة بن وقاص الليثي ، الذي سمعه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه . وهكذا يتضح أنّ هذا الحديث قد شارك في نقله ثلاثة من التابعين ، تلقّاه الواحد منهم عن الآخر . إنّ هذه العملية تزيد الحديث قوة ، ذلك ان الظرف المكاني والزمني الذي وقع فيه هذا النقل كان محدّدا تحديدا يصعب معه التقول على الرسول صلى الله عليه وسلم وادخال تغيير على متن الحديث ليصبح مسايرا لاتجاه عقدي أو تشريعي .

وإلى جانب قوة اسناده هذه ، فإنّ للحديث طرقا متعدّدة ذكرها النقاد .

فقد أكد القسطلاني ، . وهو من اهمّ مراجع جولد تسيهر ، ان علقمة ويحيى بن سعيد

(١٤) القسطلاني ـ ارشاد الساري ١/٥٦ و ٥٧ .

قد توبعا في هذا الحديث ، وذكر أيضا ما قاله ابن منده من أنّ غير علقمه قد رواه عن عمر . فعبد الله بن عمر ، وعطاء بن يسار ، وناشره ابن سعيد وواصل بن عمر الجذامي ، ومحمد ابن المنكدر ، قد حدّثوا به ، كما يوجد رواة آخرون أخذوه عن علقمة مع التيمي ، ومنهم سعيد بن المسيب ، ونافع مولي ابن عمر .

وأخيراً ذكر آبن منده ، أنّ الحديث رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم غير عمر كسعد ابن ابي وقاص ، وعلى بن ابي طالب ، وابي سعيد الخدري ، وعبد الله بن مسعود ، وانس وابن عباس ، ومعاوية وابي هريرة وعبادة بن الصامت وعتبة بن عبد الله السلمي[١٥]. وهكذا يتضح ان حديث « إنما الأعمال بالنية » صحيح بجميع المقاييس بل هو من أصحّ الأحاديث ، والتشكيك فيه أو ردّه لسبب من آلأسباب لا يقوم على دليل موضوعي ، وإنّما أملته فرضيات لم تجد آستدلالا عقليا أو نقليا يحوّلها إلى حقيقة علمية .

لقد أراد جولد تسيهر ، وهو يشكّك في حديث « إنّما الأعمال بالنيات » أن يبّين أن القضايا التشريعية والاخلاقية كانت وراء الوضع في الحديث ، في حين أنّها لم تكن تلقى رعاية السلطة آلأموية ، كما أنها لم تكن لتقلقها . فلا عجب بعد ذلك إذا رأينا القضايا السياسية تستقطب الوضاعين ، وتدفعهم إلى أن يضخّموا عدد الأحاديث انطلاقا من الدفاع عن حقّ هذا أو ذاك في الحكم والتسيير ، فميراث الرسول صلى الله عليه وسلم ومكانة أبنائه ، ومناقب آل بيته وخلافته ، كانت إلى جانب غيرها من القضايا السياسية ميدانا فسيحا للموضوعات التي آنتشرت في دواوين أهل السنة والشيعة ، وكلّ الفرق الاسلامية . إنّ البحث العلمي ، لا ينكر أن مسألة الامامة ، وانتقال السلطة ، وصفات الامام ، كانت في كثير من الحالات مصدرا للموضوعات ، ولكن هل يمكن الحكم على كلّ حديث بالموضع لمجرد اعتنائه بقضية سياسية ؟

ميراث الأنبياء

كان البحث العلمي يفرض على جولد تسيهر أن يجمع أحاديث ميراث الأنبياء ، وأن يتتبّعها ، منذ قدمت فاطمة رضي الله عنها مطالبة بنصيبها من « فدك » . ومنذ فكرت نساء آلرّسول صلى الله عليه وسلم ، في إرسال عثمان بن عفان رضي الله عنه ، إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، للمطالبة بنصيبهّن ، فروت لهن عائشة رضي الله عنها ، حديث

---

(١٥) الكرماني ١/ ٢١ .

نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركنا صدقة[16]. ومنذ نشأت بين علي والعباس رضي الله عنهما ، خصومات حول ميراث آلرّسول صلى الله عليه وسلم ، . كانت تبرز أحيانا في شكل حوار ، وأحيانا تصل إلى التقاضي . فإذا ما قام آلباحث بهذا الجمع ، ثم أخضع ما تحصّل عليه إلى النقد والاستقراء ، فإنه سيبرز بفضله آلأحاديث الصحّيحة التي قيلت في جمع غفير من الصحابة رضي الله عنهم ، فلم يعارضوها ، ولم يأتوا بما يفيد نسخها أو تأويلها . بل إنّ عليا رضي الله عنه ، وقد كان من الذين يطالبون بحقّهم في ميراث الرسول صلى الله عليه وسلم ، قد عمل بحديث أبي بكر رضي الله عنه ، لمّا آلت إليه آلخلافة ، فلم يغير وضعية أرض فدك ، عمّا كانت عليه في خلافة أبي بكر ، وعمر ، وعثمان رضي الله عنهم . كما ستبين دراسة هذه آلأحاديث أن مجموعة منها هي من آنتحال بعض الشّيعة أو أولئك الذين قاوموا آلكذب بكذب مثله .

لقد كان على جولد تسيهر أن يقوم بهذا العمل ، وأن ينبّه إلى أنّ كثيرا من المحدثين قد عاشوا في ظل قوة الدولة العباسية ، ولكنهم لم يصحّحوا آلأحاديث آلتي تبينّ أنّ العباس رضي الله عنه ، هو وارث الرسول صلى الله عليه وسلم .

فأخبار المطالبة بميراث الرسول صلى الله عليه وسلم التي ذكرها جولد تسيهر ، كفيلة وحدها بأن تبرهن على أنّ الصحابة رضي الله عنهم ، كانوا مطّلعين على ما رواه أبو بكر رضي الله عنه ، لفاطمة وما رواه عمر لعلي وللعباس . والشيعة أنفسهم لم يستطيعوا دحض هذه الروايات ، لذلك مالوا إلى تحريفها تارة ، وإلى تأويلها أخرى ، وإلى نوع من اللوم والعتاب في بعض آلمواطن . فهذا شرف الدين آلموسوي ، يجمع الآيات آلمتصلة بآلميراث ، ويسعى إلى حملها على آلعموم ، حتى تضم أحكامها الانبياء وغيرهم . ثم هو بعد ذلك يذكر آحتجاج فاطمة رضي الله عنها ، على أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، وأخيرا ينقل عن الفخر الرازي ، وعن ابن حجر آلهيثمي ، إكبار أبي بكر لفاطمة آكبارا لا يبيح لصاحبه أن يتخطى حدود الله . وبعد أن تأكد الموسوي من أنّ هذه المواقف الرائدة تنبع من التوجيهات الاسلامية ، وأنه يتعذر ردّ أخبار أبي بكر الصديق ، لجأ إلى نوع من آلخطاب العاطفي ، فقال : « عفا الله عنّا وعنهم ، ورضي الله عن أبي بكر ، وأرضى فاطمة وأباها وبعلها وبنيها عنه . ليته آثر ما هو آلأليق به . فلم يوقف وديعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهي ثلكى مواقفها تلك منه[17].

---

(١٦) اخرجه الستة واللفظ للبخاري في كتاب الفرائض ب ٣ قول النبي لا نورث ما تركنا صدقة .
(١٧) الموسوي (شرف الدين) : النص والاجتهاد ١١٢ .

وهكذا يتضح أنّ خبر « لا يورث الأنبياء » كان مشهورا في عهد أبي بكر الصديق . وقد تناقله العدل الضابط عن العدل الضابط إلى أن دوّن في كتب الصحاح . فهو ليس من آلأخبار التي وضعها متاخرو الفقهاء ، أو العلماء الذين كانوا في خدمة هـذه الدولـة أو تلك . لم يتطرق مسلمو الصدر آلأول إلى إرث الصفات النبوية . فقد كانوا مؤمنين بأنّ النبوة آصطفاء ، وأنّ باب الوحي قد أغلق . وأنّه لا وجود للوراثة في ميدان العلم ، فهذا آلأخير خاضع للكسب والاجتهاد . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وإنما العلم بالتعلم »[18] . آمن المسلمون آلأولون بأنّه لا يجوز لأحد أن يقول : إني ورثت عن أبي العلم ، أو آلصّدق أو الايمان ، فضلاعلى أن يقول ورثت علم النبي صلى الله عليه وسلم . ولـمّا انتشرت منذ أواخر القرن الأول ، مبادىء الغلاة المتمثلة في آلعلم الوراثي . ولما كثرت الترهات التي نشرها « الزنادقة » وآلتي تدّعي أنّ علي بن ابي طالب والائمة من بعده قد ورثوا آلإمامة ، والعلم النبوي بضرب من الضروب ، كالاكل من الرّمانة العجيبة[19] ، وكنزول الجام[20] ، ونطق الجمجمة[21] ؛ آنبرى المحدثون ، والمتكلمون ، والفقهاء لهذه الأكاذيب ؛ وبينّ كل واحد ، حسب ميدان اختصاصه ، تهافت هذه آلتّرهات ، ووجوب آلحذر منها ومن مروّجيها ، ولم يقتصر هذا العمل على أهل السنة ، فمن علماء الشيعة من شارك في الذّود عن الدين الاسلامي من الغلو . فبعد أن استدل الموسوي بقوله تعالي : « وإني خفت الموالي من ورائي وكانت امراتي عاقرا ، فهب لي من لدنك وليّا ، يرثني ويرث من آل يعقوب وآجعله رب رضياه » (مريم : ٤ و ٥) قال : وبالجملة لا بدّ من حمل آلإرث في هذه الآية على ارث المال دون النبوة . . . . إذ لا قرينة على النبوة ونحوها ، بل القرائن في نفس الآية متوفرة على إرادة المعنى الحقيقي دون

(١٨) البخاري ـ كتاب العلم ـ ضمن ترجمته للباب العاشر باب العلم قبل القول والعمل .

(١٩) اورد الكليني في اصوله نقلا عن أبي عبد الله جعفر أن ملاك الوحي أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم برمانتين مجهولتي المصدر في رواية ، واصلهما من الجنة في ثانية . وكسر الرسول صلى الله عليه وسلم احداهما فأكلها ثم كسر الثانية نصفين ، فأكل نصفا واطعم عليا الآخر ، ثم قال له : يا اخى ما تدرى ما هاتان الرمانتان قال لا . قال اما الأولى فالنبوة ليست لك فيها نصيب واما الاخرى فالعلم انت شريكي فيه » . اصول الكافي : كتاب الحجة ٢٦٣/١ .

(٢٠) موسى البحراني : معالم الزلفي ٣١٨ + الحسني : الموضوعات ٢١٣ .

(٢١) الحسني : ٢٦١ وانظر نقد هذه الأحاديث في كتابانا ـ مسألة الامامة والوضع في الحديث عند الفرق الاسلامية ص ١٥٨ ـ ١٦١ .

المجاز[٢٢] . فآلموسوي رغم سعيه للدفاع عن حق آل البيت في ارث ما تركه آلرسول صلى الله عليه وسلم ، من كراع ومتاع ، يرفض رفضا قطعيا أن يكونوا قد ورثوا النبوة . وهكذا يتّضح أنّ أصحاب الأهواء والبدع ، قد عملوا على تحريفه ، أو تأويله ، فآنبرى لهم الفقهاء ، وغيرهم وردّوا كيدهم ، وأحبطوا محاولاتهم . فكان لزاما على من يبحث في هذا آلحديث أن يرسم خطوط هذه المقاومة ، وأن يتتبّعها ليبيّن بعد ذلك أن آلأصل في آلأحاديث النبوية هو الصحة ، وأنّ الوضع شذوذ ، وأن ما كانت تلك صفته فحبله قصير ، وحاله مكشوف ، ومصيره الاندثار ، حتى وان بقي هيكله قائما قال تعالى : « فاما الزبد فيذهب جفاء واما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض » (الرعد ١٧) .

أبنـــاء الرســـول صـــلى اللـــه عليـــه وســـلم

أهمل جولد تسيهر ، وهو يتناول حديث ارث الأنبياء ، آلجوانب الموضوعية للبحث ، ثم أقحم قضية موت أبناء الرسول صلى الله عليه وسلم ، وآدعى أنّ الروايات متضاربة حول آبنه إبراهيم . فلو رجع إلى المصادر الموثقة ، لاستطاع أن يـزيل عن طـريقه الاضطراب ، ذلك أنّ الأخبار الصحيحة ، تجمع على أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم ولد له من خديجة ولدان وأربع بنات : فالولدان هما آلقاسم[٢٣] ، وقد كني به الرسول صلى الله عليه وسلم وعبد الله[٢٤] وقد ماتا صغيرين .

أمّا البنات : فهن زينب[٢٥] ورقية[٢٦] وأم كلثوم[٢٧] وفاطمة[٢٨] رضي الله عنهن ، فتزوجن ، وأسلمن ، وآنتقلن إلى ربهن قبل أبيهن عليه السلام ، إلاّ فاطمة فقد عاشت بعده أربعين يوما حسب روايات ، وستة أشهر حسب أخرى[٢٩] .

ولما أهدى المقوقس صاحب الاسكندرية ، آلرسول صلى الله عليه وسلم ، مارية

---

(٢٢) الموسوي : النص والاجتهاد : ١٠٥ .

(٢٣) ابن الاثير : اسد الغابة : تو ٤٢٤٦ .

(٢٤) لم يترجم له ابن الاثير ولكن ذكره مع ترجمة القاسم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٢٥) م س ترجمة : ٦٩٥٦ .

(٢٦) م . س . ترجمة : ٦٩٢١ .

(٢٧) م . س . ترجمة : ٧٥٧٣ .

(٢٨) م . س . ترجمة : ٧١٧٥ .

(٢٩) هندوشاه بن سنجر : تجارب السلف (فارسي) ص ٩ .

وأختها سيرين ، أعتق الرسول صلى الله عليه وسلم مارية ، وتزوجها ؛ فأنجبت له إبراهيم الذي توفي وهو أبن ثمانية عشر شهرا على قول ، وآبن ستة عشر شهرا وثمانية أيام على آخر[٣٠]. وحول إبراهيم رويت أخبار منها ما قبله الرواة ، ومنها ما رفضوه . أما المقبول فيؤكد على أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم ، حزن على آبنه حزنا فيه تقبّل لمشيئة الله تعالى ، وتسليم بحكمه ، وإيمان بقدره خيره وشره . فقد روي عنه عليه السلام أنه قال لما كان إبراهيم يجود بنفسه : « يا إبراهيم لولا أنه أمر حقّ ، ووعد صدق ، وأن آخرنا سيلحق أوّلنا ، لحزنا عليك حزنا هو أشدّ من هذا ، وإنّا بك يا إبراهيم لمحزونون ، تبكي العين ، ويحزن القلب ، ولا نقول ما يسخط الرب »[٣١].

ومن الأخبار الصحيحة والمتصلة بموت إبراهيم ما ورد حول كسوف الشمس ، فقد أخرج البخاري بسنده عن آلمغيرة بن شعبة رضي الله عنه ، أنّه قال : كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم مات إبراهيم ؛ فقال الناس : كسفت آلشّمس لموت إبراهيم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ، ولا لحياته . فإذا رأيتم ، فصلّوا وآدعوا الله[٣٢].

فالأحاديث الصحيحة التي نقلت أخبار إبراهيم ترفض أن تكون التغيّرات الطبيعية مرتبطة بحياته أو بموته . فهل يجوز آلقول بعد ذلك بأنّ الرسول صلى الله عليه وسلم قال : لو بقي إبراهيم حيّا لكان نبيّا ، وهو يعلم أنّ باب النبوة قد أغلق بصريح آلقرآن الكريم .

إنّ ما قاله بعض القوم عندما ربطوا بين خسوف الشمس وموت إبراهيم ، يجعلنا نلمس آلحكمة آلإلهية من موت أبناء الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهم في فترة الطفولة ؛ ذلك أنّهم لو عاشوا بعده ، لتكونت حولهم آلفرق » ولوجد المنتحلون والذين في قلوبهم مرض في آلقول بمحبتهم ، والتفاني في الدفاع عنهم ، ستارا لتحريف الدين ولبلوغ المآرب ، وتحقيق الأطماع .

وهكذا يتّضح أنّ جولد تسيهر ، قد أثار قضية تدعم لمن يتقصي حقائقها ما ذهب إليه المسلمون منذ عهد أبي بكر الصديق ، من أنّ النبوة اصطفاء ، وأنّ الانبياء عليهم السلام لا يورثون إطلاقا . فأهل السنة لم يضعوا حديث « لو كان بعدي رسول لكان عمر »

---

(٣٠) اسد الغابة : تر ٦ .
(٣١) اسد الغابة : (تر) ٦ .
(٣٢) البخاري : صحيح : كتاب الكسوف ب (١) الصلاة في كسوف الشمس حـ ٤ .

ليقاوموا ما وضعه الشيعة والعبّاسيون ، حول تعيين ورثة آلرّسول صلى الله عليه وسلم . فهذا الحديث حسن غريب كما ذكر آلترمذي . فهو يبيّن المكانة آلتي كانت لعمر بن الخطاب رضي الله عنه في بناء الجماعة آلاسلامية ، وفي الذّود عن الدين الحنيف . الم يتوجه الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الله تعالى متضرعا قائلا : « اللهم أعز الاسلام بأحبّ هذين الرجلين إليك : بابي جهل ، أو بعمر بن الخطاب[٣٣]. فآستجاب الله تعالى لدعائه ، وحبّب الاسلام لعمر بن الخطاب ، ففي هذا الاطار يُنزل الحديث الذي أراد جولد تسيهر أن يصفه بآلوضع ، وأن يرسم له هدفا يتمثّل حسب دعواه في تجريد أبناء فاطمة من آمتيازاتهم القدسية الراجعة إلى صلتهم آلدموية بالرسول صلى الله عليه وسلم . لو استقرأ جولد تسهير النّصوص استقراء علميا ، لأدرك ان أهل آلسنة ، هم الذين دافعوا عن علي رضي الله عنه ، من غلو الغالين ، وآنتقاص القاسطين . وهم الذين رفضوا ان تنسب إليه كرّم الله وجهه آلأعمال والأقوال المنافية لتوجيهات الاسلام الحنيف ، والتي جاءت لتقاوم التفاخر بالانساب والاسلاف ، ولتؤكد على أنّ الانسان يكتسب أعماله في هذه الحياة الدنيا ، وأنه غير معصوم من الخطأ . وأنه مطالب بالتعلم ، والعمل وفقا لتوجيهات الاسلام التي تؤكد أنّ أكرم الناس عند الله اتقاهم .

فنوح عليه السلام ، لمّا رأى آصرار آبنه على الضّلال ، وتعنته ؛ ولمّا سمع منه قوله « سآوي إلى جبل يعصمني من الماء » . ولما رأى ما حلّ بقومه ، استيقظت فيه عاطفة الأبوة ، وآستنجز وعد اللّه تعالى ، بنجاة أهله فقال : رب إنّ آبني من أهلي ، وإنّ وعدك آلحقّ ، وأنت أحكم الحاكمين ، (هود ٤٥) فجاءه الأمر الالهي مبينا له أنّ صلة الايمان أقوى من صلة الابوة . وأنّ الابن الكافر الضال ، تنقطع صلته بأبيه : قال : يا نوح إنّه ليس من أهلك ، إنه عمل غير صالح ، فلا تسألن ما ليس لك به علم ، إني أعظك ان تكون من الجاهلين » (هود ٤٦) فتاب نوح إلى ربّه ، وأدرك الحكمة آلالهية ، وتوسّل إلى آللّه تعالى طالبا الرحمة ، والبعد عن القوم الخاسرين . مهما كانت صلته بهم . « قال : رب إني أعوذ بك أن أسألك ما ليس لي به علم ، والا تغفر لي وترحمني أكن من الخاسرين » (٤٧ هود) .

وهكذا يتضح أنّ القرآن ، وهو ينقل قصة آستشفاع نوح في ابنه ، واستغفار إبراهيم لأبيه ، قد بين أنّ آلأنبياء ، صلى الله عليهم وسلم ، يتصرفون أمام بعض القضايا ككلّ

(٣٣) الترمذي : مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه ٢/٢٩٢ الطبعة التي اعتمدها جولد تسيهر .

البشر ، فهم يودون أن يكون آباؤهم ، وأبناؤهم ، وزوجاتهم من آلمؤمنين الصادقين ، وهم يستغفرون للمذنب منهم ، ويستشفعون في الذي حقّ عليه العذاب . ولكن عندما يأتيهم آلوحى ، مبّينا لهم تقدم الايمان على كلّ الروابط ، يتوبون إلى ربهم ، ويستغفرون لذنبهم ، ويتبعون التعاليم المنزلة عليهم . فهل يجوز لباحث بعد ذلك أن يقبل أخبارا تدّعي أن أبا طالب سيكون في أعلى عليين ، أو أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان كثيرا ما يتحدث عن العذاب الشّديد الذي سينزل بعمه .

إن رائحة الانتحال تشتم من أحاديث المجموعتين ، أمّا ما ذكرته كتب الصحاح ، فإنّه يساير مسايرة كاملة التوجيهات الاسلامية . ففي كتاب الجنائز أخرج آلبخاري بسنده ، حديثا يبرز أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم كان يودّ لو يؤمن عمّه أبو طالب ، كما كان يودّ ذلك بالنسبة لكلّ قرشي ، ولكل عربي ، ولكل إنسان على وجه البسيطة . وبما أنّ ابا طالب لم يناصبه العداء ، بل وقف إلى جانبه في آلمناسبات الحرجة ، فحماه من كيد أبي لهب ، وأبي جهل وأمثالها ، فإنّه عليه الصلاة والسلام ، لم ييأس من إسلامه ، فظل يدعوه إلى الايمان ، ويحبّب إليه الاسلام ، حتّى وهو على فراش الموت . فهل يعدّ هذا الموقف بدعا من آلرّسول آلكريم عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم . وهل نصف الأخبار التي نقلته بآلوضع ، والتقول والعصبية . إنّ ما يذكره الخبر الذي خرجه البخاري ، ينبع من رفقه عليه السلام بكلّ الناس ، وحبّه الخير لكل البشر ، ودعوته العامة إلى بني آدم في مشارق آلأرض ومغاربها .

لقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم ، يكلّم عمه أبا طالب ، ويحثّه على النطق بآلشهادتين في مشهد مؤثر . فأبو طالب يحتضر ، وأبو جهل ، وعبد الله بن أبي أمية بجانبه يدعوانه إلى آلتّمسك بدين آبائه . وأخيرا يموت أبو طالب ، ولا ينطق بالشهادتين ؛ فيقول عليه الصلاة والسلام : « والله لأستغفرن لك ما لم أُنْهَ عنك »[٣٤] .

أليس هذا اجتهاد نبوي شبيه باجتهاد نوح ، وإبراهيم عليهما السلام ؟ أليس هذا نوع من آلبرّ إذا ما أخضعنا آلأمور للمنطق البشري والدستور الوضيعي ، ولكنّ آللّه تعالى مدبر الكون ، والحاكم المطلق فيه ، والمشرّع آلحكيم لقوانينه ، أعلم رسوله والمؤمنين أنه لا يجوز لهم الاستغفار للمشركين ، ولو كانوا من أولي القربى : « ما كان للنبيء والذين

(٣٤) البخاري : صحيح : كتاب التفسير : ب ٢٨ سورة القصص حـ ١ .

آمنوا أن يستغفروا للمشركين ، ولو كانوا أولي قربى من بعد ما تبيّن لهم أنهم أصحاب الجحيم » (التوبة ١١٣) .

لو انطلق جولد تسيهر من هذه الآية الكريمة ، ومن الحديث الذي أخرجه الامام البخاري ، ثم جمع بعد ذلك الأحاديث المتصلة بأبي طالب ، وعرضها على هذين الاصلين ، ثم أضاف إلى ذلك نقد سلاسل الاسناد لأدرك أنّ بعض الشيعة ، قد وضعوا مجموعة الأحاديث التي تجعل من أبي طالب مسلما مؤمنا ، مخلصا لله ، وللرسول صلى الله عليه وسلم ، في حين أن الجهلة من خصومهم قد وضعوا المجموعة الثانية ، التي تثلب أبا طالب ، وتقول فيه ما لم تقله الآية الكريمة . وتنسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم التبرؤ منه والثورة عليه .

إنّ البحث الموضوعي والنقد العلمي يؤديان بدارس الاحاديث التي تذكر أبا طالب إلى التأكّد من أن الموضوع منها كان في الحقيقة نتيجة للصراع الفكري الذي خاض غماره كل الذين حركتهم السياسة ، وأرهقهم تناقض الحضارات ، وأغرتهم المراكز الحسّاسة ، فراحوا يكذبون وينتحلون ويتقولون . ولم تستطع السلطة الحاكمة أن تقضي على أكاذيبهم ، ولكن علماء الحديث كانوا يتتبعون أقوالهم ويظهرون تهافتها ، وينشرون في الملا عيوب أصحابها . وهكذا وضعوا بين أيدي الدارسين لهذه الموضوعات المادة التي يستطيعون بفضلها تحليل الدوافع ، ومعرفة القضايا السياسية والعقدية والاجتماعية التي جعلت بعضهم يرفع عليا وآله إلى مرتبة تفوق أحيانا مرتبة النبوة في حين قاوم البعض الآخر هذه النزعة بنزعة معادية فاختلطت الحقيقة بالخيال فسعى نقاد الحديث إلى تخليص هذه من تلك .

مناقـب علـي رضى الله عنـه

ما ذكره جولد تسيهر حول مجموعة الأحاديث التي وصفها بالفخامة وبتمجيد علي بن أبى طالب كرم الله وجهه ، والتي أكّد على أنها تسربت إلى كتب الحديث السنية ، يبرز أنه يتعامل مع النصوص بطريقة لا تسمح له بادراك الحقيقة المتمثلة في أن أصحاب الكتب الستة ، ككل أهل السنة والجماعة ، يحترمون الامام عليا ، ويكرمونه ، ويعترفون بفضله ، ولا يسمحون بالتقول عليه . فهو من السابقين إلى الاسلام الذين مدحهم الله تعالى في قوله : « والسابقون الأولون مِنَ المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه ، وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها ابدا ذلك الفوز العظيم » (التوبة ١٠٠) ، فكيف يجوز لمسلم أن ينكر بعد ذلك حديثا في مناقبه ،

بلغه عن الرسول صلى الله عليه وسلم بطرق سليمة ؟ وهل يتصوّر باحث أن آلامام البخاري وغيره من أئمة الحديث ، يردّون خبرا من آلأخبار لمجرد أنه يمدح عليا رضي الله عنه ، وأنّه يغضب هذا الملك أو ذاك آلأمير ؟ إنّ أهل السنة يعلمون أنّ عليّا من المبشرين بالجنة ، وأنه اتصف بصفات نبيلة ، وأدى للاسلام خدمات جليلة ، وأنه كان لا يطلب عنها جزاء ولا شكورا إلّا من الله تعالى . فهو الفتى المقدام الذي كان مستعدا للتضحية بنفسه فداء للرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو الجندي آلمحنك الذي كثيرا ما روّع صناديد قريش ؛ وهو الذي وهبه الله قدرة على تحصيل العلم ، والتفقه فيه ، وفهم بعض آلقضايا التي تستعصي على غيره . هذه هي الصورة التي كانت عند أهل السنة عن علي رضي الله عنه ، وهم إلى جانب ذلك لا يقبلون أن تنسب إليه آلترهات والاباطيل .

فهم بهذا المفهوم شيعته الحقيقيون ، يبعدون عنه الجانب الاسطوري الذي أراد بعضهم أن يصوّره عليه ، ويناضلون في سبيل إبطال اكاذيب القاسطين آلتي تريد الحط من مكانته ، فلا عجب بعد ذلك ، إذا تضمنت كتب الاحاديث السنية ، أخبارا تذكر مناقبه رضي الله عنه ، وتصف الأعمال التي قام بها ، وتنقل ما قاله فيه الرسول صلى الله عليه وسلم . فلا توجد عداوة بين أهل السنة وعلى رضي الله عنه وانما هناك عداوة بين نقاد الحديث والموضوعات مهما كان مصدرها وأهدافها .

فلو انطلق جولد تسيهر من هذه الحقائق ، لأدرك أنّ الائمة آلذين جمعوا آلأحاديث الصحيحة لا يرفضون حديثا لمجرد كونه يمجد عليّا رضي الله عنه أو غيره . فهم كما يخشون آلتقول على الرسول صلى الله عليه وسلم ، يهابون أن يردّوا الأحاديث الصحيحة . فكلما آستجاب حديث لمعاييرهم قبلوه ، ودوّنوه ، ونشروه في آلمجالس ، وفي عامة المسلمين . ومن هنا تجدهم يعقدون آلأبواب في ذكر مناقب علي رضي الله عنه ، كما يفعلون ذلك مع أبي بكر وعمر وعثمان ، وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم .

فالقضية راجعة أولا وبالذات إلى موضوعية المحدثين ، ولا تتصل بالخصومات السياسية أو العقدية التي نشأت وتطورت في النصف الثاني من القرن الأول . واستخدام ما خرجه أصحاب الصحاح والسنن للتأكيد على أنّ أهل السنة ، قد أجبروا على قبول أحاديث آلنّص أو آلوصية ، ولم يجدوا بدا من تأويلها ؛ ينطوي على هنات تَبرز للباحث متى قارن بين الروايات السنية وبين الأخبار الشيعية المتصلة بمناقب علي بن ابي طالب وبالأحاديث التي جعل منها الشيعة نصا على إمامته وإمامة الائمة من بعده .

أحـــاديـــث النـــص

يلاحظ القارىء لما كتبه جولد تسيهر في الفقرة السابعة من الفصل الثالث أنّه أقر بأن آلشيعة لم يكتفوا بالقول بأنّ طريق الامامة هو الارث فأضافوا إلى ذلك القول بالنص وبالوصية . وذكر إلى جانب ذلك بعض آلأحاديث التي يستدلون بها على أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم قد نصّ على إمامة علي بن ابي طالب ، وانه صدرت عنه وصية تأمر المسلمين بأن ينصبوه إماما ، وأن يسلموا عليه بالولايـة . . ومن أهم آلأحاديث التي ذكـرها جولد تسيهر ، في هذه الفقرة ، حديث « خم » وحديث « الطير » وسعى من خلال استدلاله بالحديثين إلى أن يبين التناقض الواضح بين الروايات السنية والشيعية ، وأن يملي على القارىء استنتاجا يتمثل في أنّ النزاهة والموضوعية تفرضان عليه ، أن يقر برفض كلّ الروايات ، والتشكيك في كلّ الأحاديث سواء كانت سنّية أو شيعية خرجها أمثال البخاري أو أمثال الكليني . فهل كان منصفا في دراسته ؟

أ ـ حـديـــث الغـــديـــــر

وصف جولد تسيهر هذا الحديث ، بأنه أقوى أدلة الشيعة لابطال خلافة الراشدين آلذين تقدموا على علي بن أبي طالب ، ذلك أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم ، قد نصّ بواسطته على أنّ صاحب الأمر بعده ، وإمام المسلمين ، والسّاهر على تطبيق الدين ، هو ابن عمه علي بن ابي طالب . وهذا النص لا يقبل التأويل . ومما يزيد هذا الحديث قوّة قبول أهل السنة لأصله فهم لم ينكروه ، ولكنهم أولوه تأويلا أفقده دلالته ، وأبعده عن أهدافه . لقد أهمل جولد تسيهر وهو يتحدث عن حديث خم كثيرا من الجوانب .

مقـدمـــات حـــديـــث خـــم الشـيعيـــة

ذكرت آلمصادر الشيعية مقدمات طويلة لحديث آلغدير ، فوصفت ظـروف انعقاد الإجتماع ، والتحضير المادي له ، كما ألحت على آرتباطه بنزول قوله عز وجل : آليوم أكملت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتي ، ورضيت لكم الاسلام دينا . (المائدة ٣) ، وذهب بعض هذه المقدمات إلى القول بأنّ نقاشا دار بين الرسول صلى الله عليه وسلم وجبريل عليه السلام عند نزول قوله تعالى : يا أيّها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالتـه . (المائدة ٦٧) فملاك الوحي أعلم النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه سينتقل إلى ربه تعالى ، وأنّه مطالب بأن يعهد بعهده إلى وصية علي بن أبي طالب ، ويعطيه ما عنده من العلم ، وميراث الانبياء ، والسلاح والتابوت ، وما عنده

من آيات الأنبياء . ولكنّ الرسول صلى الله عليه وسلم ، خشي من قومه ، وأهل النفاق والشقاق أن يتَفرقوا ويرجعوا إلى الجاهلية ، لما عرف من غلظتهم ، ولما تنطوي عليه أنفسهم لعلي من العداوة والبغضاء . وسأل جبريل أن يسأل ربّه العصمة من الناس(٣٥) . وتستمر هذه المقدمات تصف تارة تردد الرسول صلى الله عليه وسلم في تبليغ آلنّص على آبن عمه وتنصيبه إماما وخليفة تنصيبا عمليا ، وتذكر تارة آلأسئلة التنشيطية التي كان الرسول صلى الله عليه وسلم يلقيها على المجتمعين ليهيئهم لتقبل الخبر الجليل ، والأمر العظيم المتمثل في وجوب مبايعة علي بن ابي طالب وليا وخليفة .

إنّ المقدمات التي وضعها الشيعة لحديث الغدير ، تهدف إلى التأكيد على أن الموالاة لا تفيد المحبة فقط ، فأمر هذه الأخيرة لا يتطلب تجمع آلاف المسلمين في يوم شديد الحر ، وفي ظرف كانوا يتحملون أثناءه عناء السفر ، بعد قضاء فريضة الحج . كما أن هذه المحبة لا يستدعي أمرها نزول جبريل عليه السلام ، ولا طلب العصمة من الرسول صلى الله عليه وسلم . لقد كان مشهد اجتماع الغدير وظروف انعقاده ، وما حف به من أحداث عظيما .

فهذه آلمقدمات لم تصحّ عند محدثي أهل السنة ، لأنهم اخضعوها للنقد آلموضوعي ، فوجدوها تعارض ما يتصف به الرسول صلى الله عليه وسلم من صدق وأمانة ، ومن تبليغ للوحي ، دون حجاج أو شروط . فهو صلى الله عليه وسلم ، لا يتردّد في التبليغ . لقد وقف في شعاب مكة ، وأهلها على ما هم عليه في الكفر والتجبر ، والتكبر والتشبث بدين الآباء والاجداد ، وصدع يدعوهم إلى الإيمان ، وأعلمهم أنهم على ضلال ، وأنهم يعبدون ما لا يسمع ، ولا يجدي نفعا ، ولم يطلب يومها العصمة . ولم يقل : « ربّ إن العرب جفاة لا يعرفون الرسالات » لقد تحمّل في سبيل الدعوة المنزلة عليه آلحرمان والهوان ، والتعذيب ، ورفض جبال الذهب . وقال لعمه ابي طالب قولته المشهورة : والله لو وضعوا الشمس في يميني ، والقمر في يساري ، على أن أترك هذا الأمر حتى يظهره الله أو أهلك فيه ما تركته (٣٦) .

فكيف يجوز لمسلم أن يقبل بعد ذلك حديثا يظهره عليه الصلاة والسلام مترددا ، مشترطا

---

(٣٥) الطبرسي : الاحتجاج ١/ من ٦٦ الى ٨٩ .

(٣٦) ابن هشام : سيرة : ابو طالب يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم ترك ما هو عليه فيأبى النبي صلى الله عليه وسلم فيشجعه على التمسك به .

في فترة أصبح الاسلام فيها قويا، وآنتشر نوره في أرجاء الجزيرة العربية ؟ إن التفكير السليم يفرض على صاحبه أن يرفض هذه المقدمة وما شابهها . فلو كانت صحيحة لاشتهر أمرها ، ولتواترت ولما انعقد آجتماع السقيفة . لقد رفض أهل السنة هذه المقدمات ، ولكنهم قبلوا حديث آلموالاة بالروايات التى لا تربطه بنزول آية من الآيات ، ولم تضف عليه جانبا أسطوريا . إنّ الروايات المقبولة عند أهل السنة هي التي تذكر المسلمين بأن الرسول صلى الله عليه وسلم ، أولى منهم بأنفسهم ، وأنه قال لهم : من كنت مولاه فعلي مولاه ، فالموالاة هي الاعتراف بالفضل وآلمحبة وآلاقتداء . وهي لا تقتصر على زمن دون آخر . فهي من هذه الناحية تختلف على الموالاة بمعنى الطاعة المحصورة بزمن معين تزول بزواله ، فإذا كانت الروايات الشيعية فيها نقائص من حيث المتن والسند ، فهل يعني ذلك أن الروايات السنية هي حتما مثلها لأنّها وضعت لردها ، ولنقض ادلة اصحابها ؟

ان البحث العلمي يحتم على صاحبه أن يخضع النصوص إلى النقد الموضوعي ، وأن يعرضها على المعايير والمقاييس . فلو فعل جولد تسيهر ذلك ، لأدرك أنّ حديث الموالاة بالروايات آلسنية المقبولة يستجيب لتوجيهات الاسلام . فهو لا يشكك في الرسالة ، ولا يتهم الصحابة ، ولكنه يدعو إلى محبّة علي بن أبي طالب والاقتداء به . ثم إن رواته لم يقدح فيهم أحد . فآلأهواء لم تتجاذبهم ، والترهات لم تدفعهم إلى الكذب والزيغ . فمن الخطإ ردّ مروياتهم وحشرهم في زمرة الكذابين المتقولين .

ب ـ حـديـث الطـير

إلى جانب معاملته مختلف روايات حديث الطير ، بطريقة واحدة تهدف الى التأكيد على أنّ أهل السنة والشيعة آشتركوا في انتحال هذه الروايات سعى جولد تسيهر إلى أن يبرز أنّ كثيرا من الأحاديث تتصف بالسطحية في موضوعها . . فهي تعتني بجزئية من جزئيات حياة الرسول صلى الله عليه وسلم ، كمأكله وملبسه ومشربه ، وغاب عنه أنّ الحياة اليومية في المجتمع الاسلامي ، إلى جانب آعتنائها بآلوحي ، وبآلتغير الجذري الذي حدث على مستوى العقيدة والعبادات والسلوك ، كانت تعيش أحداثا متنوعة ككل المجتمعات آلإنسانية ، وكانت تضم أفرادا يتفاوتون في آلمدارك العقلية ، وفي آلقوى آلجسمانية . ولكنّ جميعهم كان يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المرشد ، وهو آلهادي وهو آلمثل الذي يهدي إلى آلخير وإلى سبيل آلرشاد . فكما يسترشده آلمسلم لمعرفة آلله تعالى ، وملائكته ورسله ، وكتبه ، وآليوم الآخر ، والقدر خيره وشره ، فإنه يتعلم منه

العبادات ، ويقتدي به في السلوك اليومي . فالدين الاسلامي دين الشمول ، لا يقتصر على الجوانب النظرية ، ولا على صلة الانسان بربّه . بل يتجاوز ذلك ليضم كل جوانب الحياة . فلا عجب بعد ذلك إذا اهتم الصحابة رضي الله عنهم . بنقل شمائل الرّسول ، ودرسوها ، وميزوا بين أخبارها : فقبلوا الصحيح منها ، ورفضوا المنتحل خاصة وهم يعلمون أنّ لهم في كل عمل قام به الرسول صلى الله عليه وسلم أسوة ، وأنّ في كل لفظ صدر عنه عليه السلام عبرة . فحديث الطير بالروايات المقبولة ، يبيّن أن الرسول صلى الله عليه وسلم ، كان يريد الخير في الدنيا والآخرة لكل اصحابه ، ولكل المسلمين . لذلك كان يرسم لهم السلوك التربوي القائم على مبدأ « حب لاخيك ما تحبه لنفسك » . فالحديث بهذا المعنى ليس سطحيا ، ولا غريبا عن التوجيهات الاسلامية ، فرغم الجوع الذي كان يشعر به الرسول صلى الله عليه وسلم ، إلّا أنه طلب من ربه أن يشاركه في أكل هذا الطير أحد أصحابه . ألا يعد هذا السلوك تربية عملية لبعض الذين ما كانوا ليفكروا في غيرهم إلّا لاستعبادهم ، واستثمارهم ، وابتزاز نتيجة أعمالهم ؟ ألم يرسم هذا الحديث للمسلمين معالم التّحابب والتعاون ، والتآخي حتى يكونوا كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا ؟ لعل جولد تسيهر عز عليه أن يرى المسلمين يوما ما متلاحمين متراحمين متراصين ، فأراد أن ينقص من قيمة هذا الحديث وأمثاله بضرب من ضروب التشكيك والازدراء ، والخلط بين الغث والسمين . لقد كان عليه وهو الناقد الموضوعي ،أن يدرس حديث الطير برواياته المختلفة ، وأن يخضعه لمعايير نقد الحديث متنا وسندا، ليتمكن بعد ذلك من التفريق بين الروايات الصحيحة التي لو اتبعها المسلمون لما عرفت مجتمعاتهم الفقر والحرمان والتناحر ، والروايات التي سعى أصحابها ، ولأسباب متعددة ، إلى أن يبرزوا الصحابة رضي الله عنهم متشككين ، متآمرين ، مخططين للاستحواذ على السلطة . فأنس بن مالك رضي الله عنه ، في روايات حديث الطير الشيعية ، قد أدرك أنّ محبة الله لشخص هي دليل على تعيينه خليفة . ففكر وقدر ، وخطط وصمم ليكون الآكل مع الرسول صلى الله عليه وسلم ، واحدا من الأنصار . لذلك ارتكب الأخطاء . فكان يرد عليا المرة تلو الأخرى ، ويرتكب بذلك ذنبا كثيرا ما حذر الرسول صلى الله عليه وسلم الناس منه لما كان يقول لهم « وإياكم والكذب ، فإن الكذب يهدي إلى الفجور ، وإن الفجور يهدى إلى النار . وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا[٣٧] .

---

(٣٧) جزء من حديث خرجه الامام مسلم في كتاب البر والصلة والآداب : باب قبح الكذب وحسن الصدق وفضله ١٦/١٦٠ ـ ١٦١ .

وعائشة رضي الله عنها ، حسب رواية الطبرسي[٣٨] لحديث الطير ، ترتكب ذنوبا لا تختلف كثيرا عما آرتكبه أنس بن مالك ، فهي تسعى إلى أن تبعد عليّا عن الأكل من هذا الطير لأنها ما تزوجت الرسول صلى الله عليه وسلم ، إلاّ ليصبح أبوها في يوم ما خليفة . لقد أدرك آلرسول صلى الله عليه وسلم عداوتها لعلي بن أبي طالب ، فنبهها وحذرها وأعلمها بأنها سوف تقاتل عليا ، وهي له ظالمة ، وأن البعض من الصحابة سيحملونها على ذلك . وأن قتالها سيكون أمرا يتحدث به الأولون والآخرون . وأن كلاب الحوأب سوف تنبح عليها .

هذه هي الروايات التي كان من واجب جولد تسيهر أن يشهر بها ، وأن يبين تهافتها ومخالفتها لما نقل عن الصحابة رضي الله عنهم من تحابب وتناصح ، ودعوة بالهداية حتى في أحرج المواقف . فقد روي ان عليّا لـمّا بلغه ما كان من أمر حجر بن عدي وعمر بن الحمق وشتمهم لمعاوية . ولعنهم أهل الشام ، قال لهما : « قولوا اللهم أحقن دماءنا ودماءهم ، وأصلح ذات بيننا وبينهم ، واهدهم من ضلالتهم »[٣٩] .

فأين الروايات الشيعية لحديث الطير من هذه التوجيهات التي كان من واجب جولد تسيهر أن يعرض عليها حديث الطير المذكور عند أهل السنة ، فيتبين له اذاك امكانية قبوله . ولا يبقى إلا نقد سنده حتى يصنف ضمن الصحيح أو الحسن أو الضعيف الذي لا يلحق بالموضوع .

الزيادات في الأحاديث الصحيحة

ما قاله جولد تسيهر حول زيادة بعض المفردات إلى متن حديث صحيح ليصبح مسايرا لأصول فرقة من الفرق ، أو لمدح شخص من الأشخاص ، أو لتأييد مذهب من المذاهب قد وقع فعلا . ولكن العلماء لم يقفوا منه موقفا سلبيا ، بل تتبعوا هذه الزيادات ، ونقدوها ، وميزوا بين أنواعها وأهدافها . ومباحث الحديث المعلل ، والمدرج ، والمقلوب ، والمضطرب ، والمصحف ، والمحرف ، تبين للمتأمل فيها أن علماء الحديث لم تخف عنهم الطرق التي قد يلجأ إليها المتقولون . ولكنهم إلى جانب ذلك أخذوا بعين الاعتبار معطيات أخرى ، تخص الحديث النبوي . فالرسول صلى الله عليه وسلم كان ،

---

(٣٨) الطبرسي : الاحتجاج ١/٢٩٣ ـ ٢٩٤ .
(٣٩) الدينوي (احمد بن داود) الاخبار الطوال ١٦٧ .

حين يحدث ، لا يتقيد بالمفردات ، كما كان شأنه عند تبليغ الآيات القرآنية . فهو في الحديث يشبه الخطيب الذي يتناول الفكرة الواحدة في اجتماعات مختلفة . فيعبّر عنها بتعابير وبطرق تناسب مستوى المستمعين . وإلى جانب ذلك أخذ النقاد بعين الاعتبار قضية رواية الحديث بالمعني ، حسب الشروط المعمول بها فقد ذكرت عند دراستي لاحاديث النص ما يؤكد أن نقاد الحديث كانوا يجردون الأحاديث المقبولة من الزيادات التي أضافها أصحاب الأهواء والبدع وقد كانوا في عملهم ذلك يتحرون الحقيقة ، ويخشون من الوقوع في الاخطاء الناتجة عن التسرع والجهل . فهم لا يقولون مثلا إن هذا الحديث موضوع لأن كلمة « غلا » قد وردت فيه ، وأنها في الأصل تفيد حب علي حبا مفرطا إذن فهي زيادة سنية تقدح في الشيعة ، وتلزمهم بأن يسلموا بأن غلوهم في علي وآله ، هو خروج عن الاسلام .

إن نقاد الحديث لا يصل بهم التجرؤ إلى الجزم بأن هذه الكلمة أو تلك لم تعرف إلا في عصر متأخر ، في حين أن القرآن قد أوردها . فلو رجع جولد تسيهر إلى القرآن الكريم ، لوجده قد حذر أهل الكتاب من الغلو . فقد قال تعالى « يا أهل الكتاب لا تغلو في دينكم ، ولا تقولوا على الله الا الحق » (النساء ١٧١) ثم تكرر نفس النهي في قوله تعالى : قل يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق ، ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل واضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل (المائدة ٧٧) . فهل يجوز لباحث بعد ذلك ان يستبعد صدور مثل هذا النهي عن الرسول صلى الله عليه وسلم ؟ ألا يكون خلو الأحاديث النبوية من تحذير المسلمين من الغلو مدعاة للتعجب ؟ إن الحديث الذي خرجه مسلم والذي سعى جولد تسيهر ، إلى حشره مع الأحاديث الموضوعة . يساير التوجيهات الاسلامية ، ويساعد على بناء المجتمع البعيد عن الآفات والمعاصي والغلو ، ورواته لم يشتهر أي واحد منهم بالتعصب والتقول . فهو صحيح في جملته . . ورده لأسباب واهية لا يعبر إلّا عن خطة تهدف إلى تقويض المصدر الثاني للشريعة الاسلامية .

لا يمكن لباحث أن يتحدث عن الصحابة رضي الله عنهم إلا اذا أخذ بعين الاعتبار معطيات متعددة : منها ما وصفهم به القرآن الكريم والاحاديث الصحيحة من صفات تنزههم عن المطاعن ، وتبين صدقهم ، وإخلاصهم وتآزرهم . ومنها ما تقوله عليهم المتقولون ، ونسبه إليهم المبطلون والمتعصبون ، ونشره حولهم القصاص والجهلة . ولا بدع إذا قلنا بأن أغلب الأحاديث الموضوعة في المناقب والمثالب ، كانت تدور حول الصحابيين الجليلين والخليفتين الراشدين : عثمان بن عفان ، وعلي بن ابي طالب رضي الله

عنهما . ولا يسمح المجال هنا لدراسة هذه الموضوعات وبيان تهافتها والتشهير بأصحابها(٤٠) ولكن لا بدّ من التوقف عند ما أبداه جولد تسيهر ، وهو يتعرض لقضية التهمة التي الصقت بعثمان رضي الله عنه ، والمتمثلة في كونه فرّارا . فالمؤلف يؤكد على الاخبار والاشعار المناوئة للخليفة الثالث ويضخمها ، ويقدمها على أنها حقيقة لا يتطرق إليها الشك ، في حين أنه يعلل الأخبار المضادة التي تبرز الحقيقة واضحة جلية ، فتراه يقدم ما رواه الامام البخاري حول هذه القضية على أنه محاولة من أهل السنة للتخفيف من نقائص عثمان رضي الله عنه . ترى أيّهما أدعى للرفض خبر أتى بالحادثة كاملة ، فلم يسع إلى طمس جزء منها : أم خبر بالغ في وصف نصفها وعمل على إخفاء النصف الآخر ؟ أين يتمثل ضعف خبر البخاري ؟ أفي الأجوبة التي قدمها أبن عمر رضي الله عنهما ، أم في الشرح وآلبيان الذي قاله للسائل حتى لا يتركه في ضلال . ثم لماذا يقبل جولد تسيهر نصف ما رواه البخاري ، ويشكك في النصف الثاني . أظهرت له معارضته للنصوص القرآنية ، وللتوجيهات النبوية أم لأن رواته يختلفون عن رواة الجزء الأول . أم هو أمر آخر يقبل ما يخدم هوى النفس ويرفض ما يسفه أحلام الزائغين ، واطماع القاسطين ؟

ان أشعار السيد الحميري الذي لم يخف حاله عن النقاد ، وعن جولد تسيهر نفسه ، لـمّا وصفه بأنّ هواه آلشيعي هو الذي حمله على استنقاص الخليفة الثالث ، لا يمكن أن تكون مرجعا لناقد الأحاديث النبوية .

فشأن هذه الأخيرة أسمى من أن تتحكم فيها ، نزوات بعض الشعراء الذين يقولون ما لا يفعلون ، وينشرون في الناس أفكارا لا يؤمنون بها ، ولا يعتقدون في صحتها ، فهم يعترفون بأنها من نسج آلخيال فشتان بين الشعر وبين البحث عن الأحاديث الصحيحة .

إنّ آلأوساط آلسنية التي لم يخف على جولد تسيهر ، أنّها كانت على خلاف العثمانية ، وغلاة الشيعة تقبل بخلافة عثمان وعلي ، قد قدمت الأدلة الموضوعية على تسلسل الخلفاء الراشدين ، فانطلقت من الواقع ومن التوجيهات آلنبوية ، ورفضت كلّ الأخبار التي ولدتها الملل والأهواء . فشرعية خلافة عثمان عند أهل السنة ، تعتمد على أنّ الخليفة الثالث

---

(٤٠) يراجع في ذلك (أ) : الأحاديث الموضوعة التي جمعها ابن الجوزي في كتاب الموضوعات أبواب مناقب الصحابة ومثالبهم .

(ب) : كتاب مسألة الامامة والوضع في الحديث عند الفرق الاسلامية ، الفصل السابع من الباب الثاني ص ٣٥٩ وما بعدها .

قد توفرت فيه آلشروط آلأساسية آلتي وضعها الاسلام في كلّ مترشح لهذا المنصب ، فإسلامه رضي الله عنه ، ورجاحة عقله ، وعدالته أمور ما تشكك فيها المسلمون يوم عيّنه عمر بن الخطاب ليكون من أعضاء مجلس الشورى الذي كلف باختيار الخليفة من بين أفراده . كما أن أحدا لم يقدح في عثمان رضي الله عنه يوم عقد له عبد الرحمن بن عوف الخلافة بحضور أهل الشورى آلذين بايعوه ، سوى طلحة الذي بايعه بعد ذلك .

لقد سار متكلمو آلسنة على هذا المنوال ، وهم يبرهنون على أنّ الخلافة الراشدة طريقها الإختيار والمبايعة ، وأنها بعيدة عن التعيين أو الوراثة أو التسلط . واذا ما عدنا إلى الصحاح والسنن ، فإننا لن نجد أحاديث تعيّن هذا أو ذاك للخلافة أو الامامة . نعم هناك أحاديث متناثرة هنا وهناك قاوم أصحابها آلكذب بالكذب ، وآستخدموا أسلحة خصومهم ، وسمحوا لانفسهم بالكذب على الرسول صلى الله عليه وسلم ، هؤلاء ـ لم يخف حالهم وأعمالهم على نقّاد الحديث الذين لم يسكتوا عنهم ، ولم يتركوا أكاذيبهم تختلط بالأحاديث الصحيحة . فلماذا أباح جولد تسهير لنفسه ، بأن ينطلق من هذه الاكاذيب ليبين أنّ أهل السنة قد كذبوا على الرسول صلى الله عليه وسلم عندما رووا الأحاديث التي تبين أن الله تعالى قد عين عثمان بن عفان ليكون ثالث الخلفاء ، وأنه قد نزّل في سبيل ذلك المعجزات ، وأعلم رسوله بالآلام التي سيتحملها عثمان ، وبالظلم الذي سيتسلط عليه والفرقة التي ستصيب الأمة الاسلامية بسبب السيف الذي يجرد لقتله .

لقد كانت الأمانة العلمية تفرض على جولد تسيهر ان يؤكد على أنّ الأحاديث التي أدّعت أن خلافة عثمان رضي الله عنه منصوص عليها بنص صريح قد رفضها أهل السنة ، كما رفضوا تلك التي تجعل الخلافة وراثية وتصفها بأنها أمر سماوي ؛ فلا يجوز لله تعالى ان يترك أمرها للعقول الحائرة والنفوس الخاضعة للأهواء . فالخلافة عند أهل السنة ليست من أصول الدين ، ولا من أصول المذهب ، ولا هي من الكليات . فهي فرع من الفروع ، وهي أمر مصلحي شأنها شأن البيع . بهذا المنظار كان يمكن لجولد تسيهر أن يصنف الأخبار ، وأن يفهم لماذا قبل أئمة الحديث أمثال الامام مسلم الأخبار التي تنهى الناس عن الغلو في حين رفضوا تلك التي تثلب هذا الصحابي أو ذاك . فهم يدركون أن الثلب سلاح العاجزين . فلا عجب اذا علق الترمذي على حديث فيه بغض فرد من الأفراد قائلا « هذا حديث غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه ومحمد بن زياد صاحب ميمون بن مهران ضعيف في الحديث جدا »[٤١] .

(٤١) الترمذي ٢/٢٩٧ .

لـمّا وجد جولد تسيهر أنّ بعض آلأحاديث تصور ما سيحدث في المجتمعات المتأخّرة عن عصر النبوة ، حكم عليها بآلوضع معللا ذلك بأنها تعبر في آلحقيقة عمّا يخالج نفوس أولئك الذين نعتهم بالوعاظ ، والذين أدركوا حينما أرادوا إصلاح مجتمعاتهم ، أنّ نسبة أقوالهم إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، سيكون لها آلأثر الفعال ، والوقع آلعميق على النفوس . إنّ هذا آلنوع من الحكم ، وإن كان مقبولا بالنسبة لبعض المصلحين ، إلّا أن تعميمه على الاحاديث النبوية يجانب الحقيقة ، ويقود إلى الخلط بين الصحيح والسقيم . لا يخفى على آلمحققين أنّ الدين الاسلامي يستمد أحكامه وتوجيهاته وأدلته وبراهينه من أصلين هما القرآن والسنة ، وكلاهما تنزيل من لدن حكيم عليم على خاتم النبين الذي وصفه الله تعالى فقال : « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى » فلو أخذنا بما ذهب إليه جولد تسيهر ، لقال بعضهم بعد جيل أو جيلين من عصرنا إن ما ورد في القرآن الكريم من إعجاز علمي ، هو من وضع العلماء الذين غزوا الفضاء ، وتعمقوا في المباحث الطبية والبيولوجية .

فالآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية لا يمكن إخضاعها للمكان أو الزمان ، لأنّ مصدرها هو علّام الغيوب ، وهو الذي يعلم ما كان وما سيكون . فإذا روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم أن المجتمع الاسلامي سيمرّ بأطوار سياسية متباينة أنطلاقا من الخلافة الراشدة إلى الملك الغشوم الظلوم . واذا صحّ عنه صلى الله عليه وسلم ، أنّ الجيل الذي شرّفه الله تعالى بمعاصرة الوحي والجهاد في سبيل الله ، وبناء المجتمع الاسلامي الأول ، سيكون أفضل من آلجيل الذي يليه ، وهذا سيكون خيرا من الذين يخلفه ، فلا يجوز رد هذه التنبؤات بدعوى أنها تدعو إلى السلبية ، وقبول الأمر الواقع . وحمل كلّ النقائص على آلقضاء والقدر . إنّ الواجب يدعو إلى تفهّم هذه آلأحاديث واستقرائها آستقراء سليما والاستعانة بالآيات القرآنية وبالتوجيهات الإسلامية ، حتى تتجلى للفكر أهدافها ، وترسم للابصار طريقها . فهذه آلأحاديث ، إذا جمعت مع تلك آلتي تبشر المسلمين بأنّ الله سيمكنّ الاسلام ، في آلأزمنة آلمتفاوتة ، من مصلحين يعيدون للدين رونقه ، تبين للمسلمين أنّ أساليب الحياة والمسائل الناشئة ستتعقّد يوما بعد يوم ، وجيلا بعد جيل . وأنّ التقدم الذي ستشهده آلانسانية في بعض المجالات ، ستنشأ عنه رغبات ودوافع من شأنها أن تخلط بين الحقيقة والخيال ، وبين الايمان والكفر . فتحتاج العقول إلى أدلة أكثر تعقيدا من تلك التي كانت مقبولة في آلعصر النبوي .

إن الداعية في العصر الحاضر سيهزأ منه إن هو أقام دليله على وجود الله أنطلاقا من معطيات كانت موجودة في القديم ، وأصبحت لا ترى إلّا في المتاحف في عصرنا الحاضر . إنه في حاجة إلى ما توصل إليه علم غزو الفضاء وعلم الذرة . وعلم الطب الحياتي . فعلي المسلم في المجتمع المتعقد الأساليب أن يجتهد ، وأن يتدبر وأن يتعبد حتى يستطيع الاقتراب من جيل الرسول صلى الله لعيه وسلم ، في نقاوة الايمان ، وعمق العبادة . فآلاسلام لا يدعو إلى اليأس ، ولا يحث على الإبتعاد عن آلتقدم وآلتطور ، وإنّما يطلب من الفرد أن يتسلح ، وأن يدرك المصاعب وأن يعطيها من القيمة ما تستحق ، وأن يتحكم في الأحداث والقوانين . فهل يجوز بعد ذلك القول بأن الأحاديث التي تبين للمسلمين تطور المجتمع الانساني ، هي من الموضوعات التي وضعها الوعاظ ليمكنوا أصحاب السلطة من السيطرة على الاتباع ؟ وهل يجوز لباحث أن يخلط بين هذا النوع من الاحدايث ، وبين تلك التي نقلها جولد تسيهر عن كتاب حياة الحيوان للدميري عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، نقلا أبتر حذف منه ما يشكك في صحة الحديث وما يبينّ تهافته فنص ألخبر كما جاء في حياة الحيوان هو الآتي : « وفي الميزان للذهبي في ترجمة أحمد بن زرارة آلمدني ، بسند مظلم عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، قال : إنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال : كيف أنتم إذا كان زمان (الحديث)[٤٢] فالدميري ، وهو آلذي لم يكن الحديث آختصاصه ، قد أثبت أنّ سند ما سينقله مظلم أي فيه عيب من العيوب ، أي انه لا يمكن التعويل عليه ، فلماذا لم يشر جولد تسيهر إلى هذه الملاحظة ؟ . ثم لماذا لم يرجع إلى ترجمة أحمد بن زرارة المدني، التي وردت في ميزان الاعتدال للذهبي ؛ فلو فعل ذلك ، لأدرك أنّ هذا الراوي مجهول الحال ، وأنّ الخبر الذي يرويه باطل . لقد كانت آلأمانة العلمية تقتضي من جولد تسيهر ، أن ينبه القارىء إلى أن علماء الحديث قد ردّوا أحاديث وضعها القصاص والوعاظ ، وبيّنوا أهداف أصحابها ، وحذروا الناس منها ، ونبهوهم إلى أنّ من يروي عن آلرسول كذبا ، فهو كذاب ، وأنّ عذابه لا يختلف عن عذاب الأول . لقد وقع جولد تسيهر في هذا الخلط ، بل هو قد سعى إليه أحيانا . . فعند تعرضه لخبر كلاب الحوأب ، أراد أن يبينّ أن آلمتحدثين قد أطلقوا العنان لخيالهم كلما كانوا بصدد آلحديث عن تنبؤات الرسول صلى الله عليه وسلم ، وغاب عنه أنّ العلماء ، قد نقدوا هذا الخبر ، وبيّنوا ان رواياته الشيعية كثيرا ما تربطه بحديث الطير . وكثيرا ما ترسم للانسان وهي تنقله مصيرا تنتفي فيه مسؤوليته ، وهذا ما يخالف مخالفة جذرية أصل التكليف الذي أتى به الاسلام .

---

(٤٢) انظر الحديث كاملا في حياة الحيوان للدميري ٢ / ٢٣٣ .

فعائشة رضي الله عنها ، حسب ما رواه الطبرسي في الاحتجاج[٤٣] لن تستطيع الابتعاد عن كبيرة من الكبائر ولو بآلموت . فالرسول صلى الله عليه وسلم قد أنبأها بأنه سيغرّر بها ، وستحمل على قتال علي رضي الله عنه . وهي له ظالمة ، ولدينها مفارقة ، ولرسولها عاصية ، فما عليها إلاّ أن تترقب الأحداث ، دون أن تحرك ساكنا ، أو تعمل على تغيير ما بنفسها حتى يغير الله ما بها . فقصة كلاب الحوأب بالروايات الشيعية لا تهدف إلى اظهار تنبؤ الرسول صلى الله عليه وسلم بما سيحدث في المجتمع الاسلامي ، الا بالقدر الذي يمكنها من ثلب اغلب الصحابة رضي الله عنهم والتشكيك في عدالتهم ، والتشهير باعمالهم . وتلك خطة لا تخفى جذورها وأهدافها على من تصدى لدراسة الفكر الاسلامي . إن الامانة العلمية تحتم على الباحث في قصة كلاب الحوأب أن يعلم القارىء أنها وردت عند المؤرخين كالطبري[٤٤] والمسعودي[٤٥]، وابن الاثير[٤٦] وأبي الفداء[٤٧] والشماخي[٤٨] والطبرسي[٤٩] وأن اختلافا جذريا يوجد بين هذه الروايات . فبعضها يكتفي بتذكّر عائشة رضي الله عنها لحديث قاله الرسول صلى الله عليه وسلم لزوجاته . وجاء فيه « ايتكن تنبحها كلاب الحوأب » . كما وصف الحالة التي ستكون عليها والمعاصي التي سترتكبها صحبة بعض الصحابة رضي الله عنهم . فلماذا لم يتساءل جولد تسيهر عن سبب رفض أصحاب الصحاح والسنن لقصة كلاب الحوأب ؟ أفلا يعلم أنّ أهداف المؤرخين تختلف عن أهداف المحدثين ، وأن مناهج هؤلاء وأولئك ، وإن تأثر بعضها ببعض إلاّ أن فروقا أساسية تفصل بينها . نعم إنّ كلّ عالم منهم ينقل آلأخبار ، ولكنهم يختلفون في مصدر أخبارهم ، وفي طريقة نقلها ، فالبخاري لا ينقل إلاّ الأخبار التي صدرت عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو آلتي تصفه خَلقيا أو خُلقيا ، أو التي صدرت عن أصحابه ، فأقرّها ، وأخيرا تلك التي تتصل آتصالا وثيقا بنقل أخباره صلى الله عليه وسلم ، وهو في عمله هذا لا يقبل الأحاديث التي تعارض صريح المعقول أو المنقول إذا تعذر تأويلها ، كما

---

(٤٣) الطبرسي : الاحتجاج ١/٢٩٣ ـ ٢٩٤ .

(٤٤) الطبري : تاريخ الرسل والملوك ٦/٣١٠٩ .

(٤٥) المسعودي : مروج الذهب ٤/٣٠٦ .

(٤٦) ابن الاثير : الكامل ٣/٨٢ .

(٤٧) ابو الفداء : تاريخ ١/٨٢ .

(٤٨) الشماخي : السير ٤٢ .

(٤٩) الطبرسي : الاحتجاج ١/٢٩٣ ـ ٢٩٤ .

أنّه لا ينقل إلا عن رجال خبر عدالتهم وضبطهم ، وعلم طرق تحملهم لما ينقلون . أما الطّبري ، فإنّ الحادثة التاريخية هي آلتي يسعى إلى نقلها ، سواء اتصلت بالرسالة وصاحبها عليه السلام ، أم بالامم الأخرى . نعم إنّ طريقته في نقل آلأخبار تعتمد على الاسناد ، ولكنه مخالف لاسناد آلبخاري ، فهو لم ينقد رجاله نقدا يقيه آلأخذ عن الذين تحركهم آلأهواء أو أصيبوا في ضبطهم . لقد ذكر الطبري الرجال الذين نقل عنهم ليحمل الباحث مسؤولية نقد الرجال والتعرف على أحوالهم ، كما أنه ذكر الروايات المختلفة وترك للانسان حرية البحث والتحميص والمقارنة ، ليختار هذه الرواية . أو يترك تلك . وهكذا يتضح أن ناقد الحديث آليوم لا يجوز له أن تكون مصادره الأساسية كتب التاريخ ، إلّا اذا قام هو بعملية نقدية تمكنه من التمييز بين الصحيح والحسن والضعيف والموضوع .

لقد كان جولد تسيهر مطالبا بأن يدرك هذه الفروق ، بين كتب الحديث وكتب التاريخ ، كما كان عليه أن يعلم أن آبن الجوزي وغيره من الذين جمعوا الأحاديث الموضوعة ، لم يكن هدفهم اتلافها ومحوها من التراث الانساني الذي أنتجه الفكر استجابة لدوافع وطمعا في تحقيق اغراض . إنّ الاسلام لا يدعو إلى مصادرة الافكار ، وإلى اتلافها حتى وإن كانت معارضة لتعاليمه . ألا ترى أن الله تعالى قد حكى أدلة آلمشركين والمتكبّرين والطواغيت في القرآن الكريم ؟ وذلك ليمكن الفكر البشري من الاطلاع على تهافتها وانطلاقها من الأقيسة الأنانية والاغراض الآنية . لقد ذكر ابن الجوزي في مقدمة كتاب الموضوعات أنّ بعض طلاب الحديث ألحّ عليه أن يجمع له الأحاديث الموضوعة ، وأن يعرفه من أي طرق تعلم أنها موضوعة[٥٠] فدل بذلك على أنّ غايته لا تتمثّل في اتلاف هذه الموضوعات ، ومحوها من المكتبة الاسلامية ، بل هو يريد جمعها وعزلها عن الصحاح ، حتّى يستطيع الباحثون العودة إليها كلّما أرادوا دراسة نفسية أصحابها ، وتحليل الدوافع التي حركت مروّجيها ، وبيان آلحيل آلتي آستعملت لترويجها ، والوقوف على المعايير التي مكنت علماء الحديث من التصدي لها حتى لا يبقى بين أيدي الناس باطل في هيئة الحق . فالمحدثون لم يسعوا إلى حرمان البحث العلمي من ميادين فسيحة بل وضعوا بين أيدي العلماء مادة غزيرة ، وأكدوا على أنها لم تصدر عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأن بعض جوانبها جدير بالبحث والدراسة . إن الفرضية التي انطلق منها جولد تسيهر والقائلة بأن ما يسمى بالأحاديث النبوية هو في الحقيقة ترسانة من الموضوعات ، هي التي حجبت

---

(٥٠) ابن الجوزي : الموضوعات : ٢٩ .

عليه كثيرا من الحقائق . وجعلته لا يميز بين حديث صحيح يعمل به في العادات والمعاملات والاخلاق ، ويصلح أن يستشهد به في فهم آية من الآيات ، أو حكم من الأحكام ، وبين حديث موضوع لا يمكن ان يستخدم إلّا في الدراسات النفسية والاجتماعية . فهو لا يعبر إلّا عما يخالج نفس من انتحله .

لو ميّز جولد تسيهر بين الأحاديث المقبولة والأحاديث المرفوضة ، لأدرك أنّ كثيرا من الأحكام التي أصدرها على الحديث والمحدثين ، لا تمت إلى الحقيقة بصلة . فعند تأكيده على الأحاديث التي مدحت هذه البلدة أو تلك ، لم يشر جولد تسيهر إلى أنّ المحدثين قد صح عندهم أن أغلب هذه آلأحاديث هي من الموضوعات التي لا يمكن بحال من الأحوال أن تنسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم . فقد قال ابن قيم الجوزية « كل حديث فيه مدينة كذا وكذا . من مدن الجنة أو من مدن النار ، فهو كذب »(٥١). كما أصدر نفس الحكم على الأحاديث التي وردت في مدح بغداد أو ذمها . وكذلك الشأن بالنسبة لما ورد في البصرة والكوفة ومرو وعسقلان والاسكندرية ونصبين وانطاكية(٥٢). فهل يجوز لباحث أن يحاسب علماء الحديث على سلبيات أجهدوا أنفسهم لدحضها ، وآلتنبيه إلى مخاطرها وعزلها حتى تبحث على أنها انتاج بشري يعبر عما في نفس صاحبه من عقد ومطامح . وهل يجوز لباحث أن يعمم فيقول بأن كل الأحاديث موضوعة لأنّه علم كما علم غيره بوجود ظاهرة الوضع .

---

(٥١) + (٥٢) ابن قيم الجوزية : المنار المنيف ص ١١٧ الفصل ٣٧ رقم الحديثين ٢٥٦ + ٢٦٠ .